إطلاق إمكانات الاقتصاد في المغرب العربي ــ دور الاستثمار الأجنبي

كلمة السيدة كريستين لاغارد
مدير عام صندوق النقد الدولي

نواكشوط، ٩ يناير ٢٠١٣

صباح الخير، السلام عليكم. من دواعي سروري البالغ أن أكون هنا اليوم. واسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد محافظ البنك المركزي الموريتاني، **سيد أحمد ولد الرايس**، لعقده هذا المؤتمر المهم. وأود الترحيب بالسادة الوزراء والمحافظين من مختلف أنحاء المغرب العربي، وكذلك ممثلو القطاع الخاص والجهات المانحة.

إننا نلتقي اليوم في أعقاب الصحوة العربية الكبرى، هذه الانطلاقة للوعي الاجتماعي التي وقف فيها كل المواطنين من جميع أنحاء المنطقة منادين بإعلاء قيمة الكرامة وتعزيز العدالة في الحياة الاقتصادية.

ولهذا السبب، ينبغي أن يعمل الاقتصاد المغاربي لصالح شعوب المغرب العربي. ينبغي أن تحقق بلدان المنطقة نمواً اقتصادياً قوياً ومستمراً. نمو شامل يشترك الجميع في جني ثماره السخية. نمو يُنتِج فرص عمل كافية لتلبية طموحات جيل الشباب.

إن النموذج الاقتصادي القديم لم يعد قادراً على أداء المهمة المطلوبة. فقد أخفق في تهيئة مناخ مواتٍ قائم على الإنصاف والشفافية يسمح بازدهار المشروعات الخاصة.

ومن ثم يجب أن تكون الصحوة العربية "صحوة للقطاع الخاص" أيضا ــ بحيث تطلِق الإمكانات الإنتاجية لدى الشعوب المغاربية وتهيئ مناخاً داعماً للابتكار وريادة الأعمال والإبداع وفرص العمل.

ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً حيوياً في هذه الاستراتيجية. فيمكنه إعطاء دفعة البدء للنمو وإنشاء حلقة إيجابية يتعاقب فيها ارتفاع الإنتاجية وتحسن التنوع الاقتصادي وزيادة صلابة الاقتصاد في مواجهة الاضطرابات الخارجية.

ومن هنا تأتي أهمية هذا المؤتمر في الفترة الراهنة. وفي هذا السياق، أود أن أتحدث عن أمرين هذا الصباح:

- أولا، وضع الاستثمار الأجنبي حالياً في منطقة المغرب العربي
- ثانيا، كيف يمكن أن تؤدي زيادة الانفتاح والشفافية إلى إعطاء دفعة حافزة للاستثمار في المنطقة

١- وضع الاستثمار الأجنبي حالياً في منطقة المغرب العربي

سأبدأ باستعراض الوضع الراهن. يتمتع المغرب العربي بإمكانات أساسية هائلة تسمح له بجذب الاستثمار. لكن أداءه لم يكن دائماً على مستوى هذه الإمكانات.

فمن المؤكد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد سجلت ارتفاعاً كبيراً على مدار العِقد الماضي ــ من ٣ مليار دولار سنويا خلال أوائل الألفينات إلى ١٢,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، قبيل وقوع الأزمة. ولكن حتى هذه الذروة، التي تعادل ٣% من إجمالي الناتج المحلي، كانت أقل من المستويات المسجلة في البلدان الصاعدة الأخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا. وقد انخفض هذا الرقم في عام ٢٠١١ إلى ٦,٥ مليار دولار، أي أقل من ٢% من إجمالي الناتج المحلي، وهو أمر غير مستغرب بالنظر إلى عدم استقرار المنطقة في الآونة الأخيرة.

وفي نفس الوقت، لم تكن الاستثمارات متنوعة. فمعظم الاستثمار الأجنبي المباشر كان يأتي من أوروبا ــ ٨٠% لتونس و ٦٠% للمغرب، على سبيل المثال. وكان الجانب الأكبر منه ــ حوالي ٣٠% ــ يتجه إلى قطاعي الطاقة والتعدين.

ولا شك أن الأداء الراهن يمكن تحسينه. فالمغرب العربي غني بالموارد الطبيعية وبإمكانات سكانه. وحسبنا أن ننظر إلى بعض المزايا التي تتمتع بها المنطقة:

- *تتمتع المنطقة بميزة الموقع*، فهي ملاصقة لأكبر منطقة تجارية في العالم، وهي الاتحاد الأوروبي، كما أنها على مقربة من الشرق الأوسط الذي يموج بالنشاط.

- *تتمتع المنطقة بميزة السكان الشباب*. فعلى عكس العديد من أنحاء العالم الأخرى، هناك زيادة مستمرة في أعداد القوى العاملة المغاربية، وستظل وفيرة لأعوام عديدة قادمة. ومن ثم فإن أكبر ثرواتكم هي الثروة البشرية.

- تتمتع المنطقة بميزة المستوى التعليمي للسكان؛ فقد قطعت شوطاً طويلاً أيضا في تحسين نسبة الالتحاق بالتعليم. والخطوة التالية هي إتاحة التعليم لعدد أكبر من السكان وتحسين جودته، لضمان اتساق مهارات السكان مع فرص العمل المتاحة الملائمة لها.

وأود أن أضيف هنا أن على المغرب العربي أن يواصل خطواته لاستعادة الاستقرار الاقتصادي أو الحفاظ عليه، وهو ما يتيح لمتخذي قرارات الاستثمار أساساً متيناً للتيقن من المسار المستقبلي وإمكانية التنبؤ به. ومن المهم مواصلة مسار السياسات السليمة على جانب المالية العامة والجانب النقدي والوقاية من المغالاة في تقييم سعر الصرف الحقيقي.

ويتخذ المغرب العربي خطوات أيضاً لتحسين مناخه الاستثماري والبيئة السائدة لمزاولة الأعمال فيه. لكن هذه الرحلة لا تزال بعيدة عن الاكتمال. فلا يزال أمام المنطقة طريقاً تقطعه لإزاحة العقبات المتبقية حتى يتمكن القطاع الخاص من التوسع والاستثمار والابتكار وخلق فرص العمل. وهي تحتاج أيضاً إلى التجرد من كل مظاهر المحاباة والروابط الخاصة وتوفير بيئة تقوم على المساواة بين الجميع.

إذن كيف تستطيع المنطقة تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال؟ عن طريق قواعد تنظيمية محايدة تقوم على منطق اقتصادي سليم. عن طريق بنية تحتية أفضل جودة. عن طريق إدارة ضريبية وجمركية تتسم بمسارها الواضح سلفاً. عن طريق قضاء قوي ومستقل ونزيه. عن طريق نظام مالي يدعم النشاط الإنتاجي ويتيح الائتمان على نطاق واسع.

ومن خلال التقدم في هذه المجالات، لن تجذب الحكومات الاستثمار الأجنبي فقط، بل ستكسب ثقة شعوبها أيضاً.

٢- كيف تؤدي زيادة الانفتاح إلى جذب مزيد من الاستثمار

يقودني هذا إلى المجال الثاني في حديثي هذا الصباح ــ وهو كيف يمكن جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي إلى المنطقة عن طريق زياد الانفتاح في المغرب العربي. الانفتاح على العالم وكل ما يمكن أن يقدمه. الانفتاح على المنطقة، وعلى فكرة المصير المشترك. الانفتاح على طرق جديدة للتفكير والعمل.

وضمن هذا الإطار الواسع، أعتقد أن هناك ثلاثة مجالات ينبغي الاهتمام بها ــ وهي *زيادة التكامل، وزيادة التدويل، وزيادة التنوع*. واسمحوا لي أن أتناول كلاً منها على حدة.

زيادة التكامل

أولا، زيادة التكامل. إنه السبب وراء إنشاء اتحاد المغرب العربي وسبب وجودنا هنا اليوم. ويجب أن يبدأ التكامل بنظم أكثر انفتاحاً تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يشمل الصناعات الاستخراجية. فكل هذه الصناعات تحتاج في نهاية المطاف إلى استثمارات مستمرة على درجة عالية من التطور.

وسوف تستفيد المنطقة كلها إذا أصبحت أكثر انفتاحاً على ذاتها ــ عن طريق إزالة الحواجز أمام التجارة البينية وفتح الباب واسعاً أمام الكسب المتبادل. فالمغرب العربي إذا سمح بحرية تدفق السلع والخدمات سيتيح فرصاً لا حصر لها في سوق تغطي أكثر من ٨٠ مليون نسمة.

إن بن خلدون هو القائل بأن "سُكنى البدو لا تكون إلا للقبائل أهل العصبية". وقد حان الوقت لتوسيع نطاق العصبية حتى يشمل المنطقة كلها!

وبطبيعة الحال، ينبغي أن يترافق ذلك مع جهود لوضع مجموعة من القواعد المشتركة للتجارة والاستثمار ــ وهو ما سيساعد على تحسين مناخ الاستثمار لمن يريدون خدمة السوق المغاربية وكذلك من يريدون إقامة مقارهم في المغرب العربي لخدمة الأسواق الخارجية.

زيادة التدويل

نقطتي الثانية تتعلق بزيادة التدويل. وأعني بذلك أن الشركات الصغيرة ينبغي أن يكون تفكيرها كبيراً، والشركات الوطنية ينبغي أن يكون تفكيرها دولياً، والشركات المحلية ينبغي أن تنظر إلى نفسها باعتبارها جزءاً من منطقة إقليمية أوسع.

ذلك أنه حين تنطلق شركة مغاربية وتحقق لنفسها وضعية تتجاوز المستوى الوطني، يمكن أن يساعد هذا في دعم الاستثمار عبر بلدان المنطقة. فالشركة المحلية، في نهاية المطاف، تتميز بمعرفتها العميقة وفهمها الجيد للمنطقة. ويمكنها أن تقتسم الثروة والمعرفة والخبرة. وحتى ينجح هذا المنهج، نحتاج بالطبع إلى قواعد معيارية تحكم الاستثمار الأجنبي عبر بلدان المنطقة.

ولنفكر في بعض المزايا العملية التي يمكن أن تأتي من هذا النوع من التكامل المؤسسي. فعلى سبيل المثال، يمكن للبلدان الأقل تقدماً في الأعمال التجارية الزراعية ــ مثل الجزائر أو ليبيا أو موريتانيا ــ أن تستفيد استفادة هائلة من المعرفة والخبرة الفنية التي تأتي مع استثمارات الشركات المتخصصة في هذا المجال من المغرب أو تونس.

وهذا النوع من التكامل أو التدويل يمكن أن يساعد المنطقة على الاستفادة من موقعها الجغرافي المتميز. فيصبح من الأسهل على الشركات المغاربية أن تستثمر في إفريقيا جنوب الصحراء. بل إن المنطقة يمكن أن تصبح مركزا تجارياً واستثمارياً مهماً يعمل عمل الجسر بين إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا.

زيادة التنوع

أما الجانب الثالث فهو التنوع ــ في كل من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاعاته.

وبداية، ينبغي أن يتوسع الاستثمار في المغرب العربي بحيث يقل اعتماده على أوروبا. ومما يثير اهتمامي بالفعل إمكانية إشراك بلدان مجموعة "بريك" ــ البرازيل وروسيا والهند والصين ــ وهي المحركات الاقتصادية الجديدة على المسرح العالمي.

ولجذب مزيد من الاستثمارات من مجموعة "بريك"، ينبغي بالطبع أن تواصل البلدان المغاربية العمل على تحسين مناخ الاستثمار والارتقاء بالمهارات ومستوى التعليم. لكن بوسع الحكومات أن تعتمد منهجاً استباقياً أيضاً في الترويج لمزايا المنطقة العديدة. فأنتم تصنعون مستقبلكم بأيديكم.

وللتنويع زاوية أخرى أيضاً ــ وهي إنشاء مجالات جديدة للاستثمار في قطاعات جديدة وديناميكية. وليكن تفكيركم هنا بعيداً عن الموارد الطبيعية. فكروا في الهندسة وتطوير البرمجيات والحوسبة. فالأمر يعود لكم في الأخذ بزمام المبادرة والدخول بجرأة في عالم جديد من الفرص.

خاتمة

وختاماً فإني أؤمن بضرورة أن تكون "صحوة القطاع الخاص" جزءاً لا يتجزأ من الصحوة العربية. فالمجتمع الجديد يحتاج إلى اقتصاد جديد.

وما من وسيلة أفضل من الاستثمار لبدء اقتصاد جديد، عن طريق الانفتاح والاستفادة من خبرات وموارد البلدان الأخرى والمناطق الأخرى.

وفي النهاية، يتلخص الأمر كله في وضع الأساس الذي يسمح لكل فرد في المنطقة بأن يستفيد من إمكاناته الحقيقية. ومرة أخرى، كان ابن خلدون هو القائل بأن "رفه الناس أفضل الطرق لتقوية الإمبراطورية." وقد انقضى الآن زمن الإمبراطوريات، لكن المنطق لا يزال قائماً!

وأؤكد لكم أن الصندوق على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة طوال الطريق. ونحن نشارك مشاركة عميقة في جهود بلدان الصحوة العربية.

فنحن نساعد بتقديم المشورة إلى مختلف بلدان المنطقة حول كيفية تأمين الاستقرار، وحماية السكان المعرضين للتأثر أثناء الفترة الانتقالية، ووضع الأساس لنمو قوي وشامل. نحن نساعد بما نقدمه من قروض ــ حيث التزمنا بتقديم ٨,٥ مليار دولار إلى الأردن والمغرب واليمن، ونجري مناقشات مع بلدان أخرى. كذلك نساعد بلداناً مثل تونس وليبيا عن طريق بناء القدرات ــ لكي يتم إرساء الدعائم الآمنة لذلك الاقتصاد الجديد.

ومع جهودكم ومبادرتكم، وبمساعدة الشراكات الخارجية، لا يساورني أي شك في أن المغرب العربي سوف ينجح. لقد وضعتم الأساس للمستقبل، ويجب الآن أن تواصلوا العمل الجاد نحو الهدف. فافعلوا هذا بروح الانفتاح.

وشكرا.